

العبادي يعد بهزيد من الإصلاحات... والمرجعية للإسراع



تظاهر المشرط امس في مختلف المناطق العراقية (ا ف ب)

الإصلاحات بـ«وتيرة» أسرع. واعتبر الكريلا في خطبة الجمعة أنه «يجب أن تقوم الية اختيار البدلاء بقرار جماعي من قبل ذوي الاختصاص لكي لا يكون هناك اتهام بالتفرد وعدم الموضوعية»، مشيراً إلى أن «التغيير بحد ذاته ليس هو المطلوب، بل المطلوب هو التغيير نحو الأفضل، واعتماد الضوابط المهنية والعلمية بعيداً عن المحاصصة الحزبية والفتوية والمناطقية».

وأعرب عن «أمله أن تجري الإجراءات الإصلاحية بوتيرة أسرع وأن تعمل جميع الجهات الحكومية لتحقيق رضا الشعب». أما بالنسبة إلى قرار مجلس الوزراء بخفض رواتب المسؤولين في الدولة، فاعتبر الكريلا أن القرار «خطوة بالاتجاه الصحيح للإصلاح الذي يطالب به الشعب»، مشدداً على ضرورة «إقرار سلم الرواتب الجديد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإلغاء الفوارق غير المنطقية بين موظفي الدولة، وإنصاف من خصصت لهم رواتب قليلة لا توفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم».

ودعا الكريلا إلى تطبيق قانون التعليم الإلزامي واتباع الوسائل المتطورة للتعليم، وشدد على ضرورة منع تسرب الطلبة من المدارس لأسباب اقتصادية، فيما طالب المعلمين بزيادة الاهتمام بالجانب التربوي. وقال الكريلا إن «الأرقام التي تنشرها بعض المنظمات العالمية عن تزايد نسبة الأمية في العراق، ولا سيما بين الإناث، تشير إلى مخاطر مستقبلية على بناء الإنسان العراقي».

ومن جهة أخرى، عقد قادة التحالف الوطني اجتماعاً أمس، ناقشوا فيه تنفيذ الحكومة للإصلاحات ودور «التحالف» في الإسراع بتشريخ القوانين في مجلس النواب، وناقش الاجتماع الذي ترأسه رئيس

كشف رئيس الحكومة العراقية، حيدر العبادي، عن وجود «حزم إصلاحية» سيعملها قريباً، في حين طالبت المرجعية فيه بتنفيذ الإصلاحات بوتيرة أسرع ودون تفرد. فيما بدأ رئيس مجلس النواب زيارة لإيران تأتي بعد أسبوع على زيارته قطر

لا يكمل رئيس الحكومة العراقية، حيدر العبادي، من إطلاق وعوده في استمراره في الإصلاحات التي بدأتها الحكومة منذ الشهر الماضي بعد «الغطاء» الذي وفرته لها المرجعية العليا على وقع التظاهرات المطالبة بالإصلاح في الشوارع. ومع انقضاء شهر تقريباً على البدء بالخطوات الحكومية الإصلاحية دون ظهور أي نتائج عملية على الأرض وهو ما دفع رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري لـ«التهديد» بسحب التفويض من الحكومة نتيجة التأخر بشأن تنفيذ حزمة

الجبوري في طهران «لتطوير العلاقات» وبحث محاربة الإرهاب

الإصلاحات، دخلت المرجعية العليا على الخط أمس بدعوتها إلى ضرورة أن تكون الإصلاحات بـ«وتيرة» أسرع. وأكد العبادي أنه مستمر بالإصلاحات وأن «هناك حزمًا إصلاحية أخرى»، لافتاً إلى أن هذه الإصلاحات ليست ضد أحد. من جهته، دعا ممثل المرجعية الدينية العليا، عبد المهدي الكريلاي، أمس، إلى إعادة تقويم أداء المسؤولين ومحاسبة «الفاستدين»، وطالب بـ«استبدال من يثبت عدم كفاءته»، فيما شدد على ضرورة أن تكون

والخطوات الواجب اتخاذها لدعم الجهد الأمني والعسكري، وأشاد قادة التحالف الوطني بتضحيات أبطال القوات المسلحة البطلة، والحشد الشعبي الباسلة». وناقش المجتمعون بحسب بيان

في ائتلاف «دولة القانون»، حسن السنيد والأمين العام لـ«منظمة بدر»، هادي العامري ورئيس كتلة «الفضيلة»، هاشم الهاشمي والقيادي في تيار «الإصلاح»، فالح الفياض، «التطورات الأمنية،

«التحالف»، وزير الخارجية، إبراهيم الجعفري بحضور رئيس الحكومة، حيدر العبادي، ورئيس «المجلس الأعلى الإسلامي»، عمار الحكيم ورئيس الهيئة السياسية لـ«التيار الصدري»، وليد الكريماوي والقيادي

الكثير من المعاناة للأجيال المقبلة في بناء المرافق الحيوية». وفي سياق آخر (الأخبار)، وبعد تصنيف وزارة الخارجية الأميركية ثلاثة قياديين في «حماس» ضمن اللائحة الخاصة للإرهاب الدولي، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، فرضها عقوبات على أربعة من قادة الحركة، مرجعة سبب ذلك إلى «تقديمهم دعماً مالياً للمنظمة الفلسطينية التي تسيطر على غزة». وشملت العقوبات الجديدة كلاً من عضو المكتب السياسي صالح العاروري، والمسؤول الأقدم لمالية «حماس» ماهر صلاح (بريطاني أردني)، إضافة إلى أبو عبيدة، خيري حافظ الأغا (سعودي)، ومحمد رضا عواد (مصري).

على الصعيد السياسي، أعلن نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، موسى أبو مرزوق، أن الحركة ترتب لزيارة العاصمة الروسية موسكو، وترغب في زيارة طهران «لما فيه مصلحة للقضية الفلسطينية»، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لا وجود لأي اتفاق على تثبيت وقف إطلاق النار مع إسرائيل في غزة. إلى ذلك، وصل أمس، رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، إلى تركيا لحضور مؤتمر حزب «العدالة والتنمية» الحاكم.

وأضافت: «نحن (سلطة الأراضي) جهة تنفيذية نتبع التعليمات فقط». وقد يبدو أن الحديث عن توزيع للأراضي، أو السيارات، قد يأتي من باب الضغط على السلطة في رام الله، غير المكترثة بغزة، التي تراكم على وزاراتها وموظفيها مستحقات مالية متأخرة منذ 40 شهراً، فضلاً عن أن هذه المستحقات ستكون عبئاً ثقيلاً على أي حكومة يمكن أن ينفق على تشكيلها في إطار المصالحة الوطنية لاحقاً.

من الرافضين لهذه الفكرة، الكاتب أكرم عطا الله، الذي رأى أن ما يجري «خطأ كبير، لأن الأرض ملك الأجيال وليست ملك حكومة فشلت في سياستها... يجب عدم تطبيق الفكرة لأنها ستجلب

من الناحية القانونية، قالت النائبة في المجلس التشريعي هدى نعيم، إن الموضوع لم «يتطرق إليه أحد في المجلس، لذلك أرى أن الضجيج مبالغ فيه»، وهو ما ذهبت إليه المتحدث باسم سلطة الأراضي في غزة، أمل شمالي، بتأكيد أنه «لم يصدر أي قرار بصورة رسمية... سلطة الأراضي لم تصدر أي قرار بهذا الشأن». شمالي، التي لم ينتظم راتبها منذ عامين، تقول إن «الأرض للدولة وإن الموظفين يعملون لدى الدولة أيضاً، لذلك هناك أطروحات سابقة لسد عجز المستحقات المالية من طريق تملك أراضي الدولة للموظفين، ولكننا لم نلجأ إلى هذه الخطوة التي يتكرر الحديث فيها بين فينة وأخرى».

وصل السفير القطري إلى غزة للتزامن مع توقف محطة الكهرباء (ا ف ب)



وزير المالية السابق في حكومة «حماس»، زياد الظاظا، واجه كل ما قيل بالنفي القاطع، قائلاً إن «قضية توزيع الأراضي غير مطروحة، وإن كان تداول القضية بين الموظفين أمراً طبيعياً، لكن الأمر ليس صحيحاً». ورغم ذلك، يشير الظاظا إلى أنه «إذا بقي الحصار ولم تحل حكومة الوفاق (رام الله) قضية الموظفين، فإن الأمر سيكون محل دراسة أعمق، للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني في غزة، لكن من السابق لأوانه الحديث في الأمر الآن». مصادر في «حماس»، قالت، في المقابل، إن فكرة توزيع الأراضي على الموظفين الذين يطالبون برواتبهم ومستحقاتهم المتراكمة صارت بين يدي «صناع القرار»، بفعل «تجافي حكومة الوفاق بشأن غزة، إضافة إلى أن صجر الموظفين قد يؤثر في السلم الداخلي بعد توتر العلاقات الإقليمية للحركة». وأوضح ضابط في الشرطة أن توزيع الأراضي «يجري منذ ثلاث سنوات على ضباط كبار مقابل تقسيط الدفعات عليهم»، مضيفاً: «الفكرة تجددت مع أزمة المستحقات، وثمة تسجيل كشف للموظفين الذين يريدون قطعة أرض مقابل مستحقاتهم، ولكن الأمر ليس متاحاً للجميع حالياً، ولا يعلم به جميع الموظفين حتى يتقبل الناس الأمر».

تقرير

غزة: الأراضي والسيارات بدلاً من مستحقات الموظفين؟

غزة - يوسف بشير

ضمن موجات الشائعات التي تضرب غزة بين حين وآخر، ورد إلى مسامع موظفي حكومة «حماس» السابقة، أن حلاً «خلاقاً» لمشكلة رواتبهم المتوقفة ومستحقاتهم العالقة، يلوح في الأفق. الشائعة التي سُربت من لجان ونقابات

هذه الشائعات تكون محاولة لـ«جس النبض» قبل أي قرار

مهنية تقول إن «حماس» ستعوض موظفيها بتوزيع قطع من الأراضي الحكومية، وكذلك السيارات، لتسد بها مستحقات نحو 45 ألف موظف يعانون في رواتبهم منذ عام 2007، واشتدت عليهم الأزمة طوال العام الماضي. لعل هذه الشائعات تكون، كالعادة، محاولة لـ«جس النبض»، قبل اتخاذ أي قرار رسمي، وسرعان ما يكون النفي سيد الموقف، إذا ثارت ثائرة القانونيين والحقوقيين. هو حل صعب، لكن أزمة الموظفين النفي مع دخول العام التاسع للحصار المستمر، كما يرى مسؤولون.